

النظام القانوني للمنازعات الضريبية في القانون الليبي: دراسة تحليلية

سالمة الأمين رجب ميلاد

بحث مقدم لنيل درجة دكتوراة الفلسفة في الشريعة والقضاء

كلية الشريعة والقانون

جامعة العلوم الإسلامية الماليزية USIM

فبراير ٢٠٢٣

الإقرار

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إني أقر واعترف أن هذا الرسالة من عملي وجهدي الشخصي، أما الاقتباسات والمقتطفات، فقد أشرت إلى مصادرها في هامش الرسالة.

التوقيع:

التاريخ ٦ فبراير ٢٠٢٣

الاسم: سالمة الأمين رجب ميلاد.

الرقم الجامعي: ٤١٧٠٠٦٩

الشكر والتقدير

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا لُقْمَانَ الْحِكْمَةَ أَنْ اشْكُرْ لِلَّهِ وَمَنْ يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ ۗ﴾ سورة لقمان

الآية ١٢

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم " من لم يشكر الناس، لم يشكر الله عز وجل "

وبالتالي فإن الشكر والثناء أولاً لله عز وجل، وذلك على نعمة الصبر والقدرة على إنجاز هذا العمل فالله الحمد والمنة على هذه النعم.

كما أتوجه بالشكر وعظيم الامتنان إلى كل من:

* أستاذي الفاضل مشدد حسب الله، وذلك لتفضله بالإشراف على هذا البحث، ولكل ما قام بتقديمه لي من توجيه ودعم وإرشاد لإتمام هذا البحث على ما هو عليه فله أسمى عبارات الشكر والتقدير والثناء.

* أعضاء لجنة المناقشة الموقرة حفظهم الله لتفضلهم للموافقة على مناقشة الرسالة.

* كل معلم تتلمذت على يديه في كل مراحل دراستي حتى هذه اللحظة.

* زوجي الغالي صلاح الدين محمد على مساندته لي وطول صبره طيلة فترة البحث.

* والداي اللذان علماني السلوك القويم، وآنارا حياتي بقيسات الهداية وعلماني أن الصبر هو طريق النجاح.

* أخيراً إلى كل من مد لنا يد العون من قريب أو من بعيد لإتمام هذا البحث.

الإهداء

إن ثمرة هذا النجاح مهداة إلى اللذين كانا بروحي كلما ابتعدت.

روح أبي الزكية الطاهرة الذي لم يكمل المشوار معي رحمه الله، والذي علمني

أن الدنيا كفاح.....وسلاحها العلم والمعرفة

وأمني أطل الله في عمرها التي ساندتني في صلاتها ودعائها.....وشاركتني أفراحي وآساتي

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

ABSTRAK

Memandangkan pentingnya pertikaian cukai di antara pelbagai isu cukai, kerana ia merupakan jaminan penting dan asas bagi individu yang dikenakan cukai, ditambah lagi dengan kepentingan amalinya yang menjadi sumber permasalahan kajian, iaitu kepelbagaian, kerumitan, dan kekaburan undang-undang cukai yang digubal untuk menyelesaikan pertikaian berkenaan, pengkaji menumpukan kajian ini untuk mengkaji sistem undang-undang bagi pertikaian cukai dalam undang-undang Libya dalam “satu kajian analisis”. Kajian ini bertujuan untuk mengkaji prosedur undang-undang yang diikuti untuk menyelesaikan pertikaian cukai, sama ada pada peringkat pentadbiran atau peringkat kehakiman, memandangkan kepentingan keduanya dalam menyelesaikan pertikaian cukai; untuk mengenal pasti kaedah-kaedah pentadbiran yang diberi oleh penggubal undang-undang kepada pembayar cukai bagi aduan awal; untuk menerangkan pentingnya kewujudan satu badan kehakiman cukai khusus; dan untuk mengenal pasti prosedur yang diikuti untuk meminta bantuan mahkamah-mahkamah pentadbiran untuk mengeluarkan beberapa cadangan yang dapat digunakan, untuk menyelesaikan masalah kekaburan dan kerumitan undang-undang ini. Untuk mencapai objektif kajian, pengkaji menggunakan kaedah deskriptif dengan menghuraikan subjek pertikaian cukai melalui undang-undang yang mengawal selianya untuk memastikan fakta-fakta ilmiah yang ditetapkan oleh undang-undang berkenaan. Pengkaji juga menggunakan kaedah induktif dan analisis dengan mengumpulkan dan mengesan kesemua perincian subjek pertikaian; menganalisis kandungan undang-undang, keputusan-keputusan, dan penghakiman-penghakiman yang dikeluarkan mengenai subjek pertikaian cukai; dan menganalisis pendapat-pendapat fikah yang berbeza mengenai subjek tertentu. Pengkaji juga menggunakan kaedah deduktif untuk mencapai pendapat yang benar, menguatkan antara pendapat-pendapat yang dikemukakan, dan mengekstrapolasi pendirian fikah dan kehakiman, terutamanya dalam hal ketiadaan satu peruntukan perundangan yang eksplisit. Kajian menyimpulkan bahawa masih terdapat banyak jurang dan kekurangan dalam undang-undang cukai Libya, memandangkan ia belum lagi menggubal undang-undang disatukan dan jelas untuk memastikan pertikaian cukai dapat diselesaikan dengan cepat dan sederhana.

الملخص

نظراً لما يحتله موضوع المنازعات الضريبية من أهمية كبيرة من بين موضوعات الضرائب على اختلافها، وذلك لما يشكله من ضمانة هامة وأساسية للمكلفين بدفع الضريبة، إلى جانب أهميته من الناحية العملية والتي تبتثق منها مشكلة الدراسة المتمثلة في تعدد القوانين الضريبية المنظمة لفض هذه المنازعات وتشعبها وعدم وضوحها، وبالتالي فقد قامت الباحثة بتخصيص هذا البحث لدراسة النظام القانوني للمنازعات الضريبية في القانون الليبي "دراسة تحليلية"، حيث هدفت الدراسة إلى البحث في الإجراءات القانونية المتبعة لفض المنازعات الضريبية سواء على الصعيد الإداري أو الصعيد القضائي وذلك لما لكلاهما من أهمية تذكر في فض المنازعات الضريبية، والوقوف على الوسائل الإدارية التي منحها المشرع للممول لكي يلجأ إليها بشكل مبدئي للتظلم، وأيضاً إلقاء الضوء على أهمية تواجد القضاء الضريبي المتخصص والتعرف على الإجراءات المتبعة للرجو إلى المحاكم الإدارية للخروج بجملة من التوصيات التي يمكن الاستفادة منها، وذلك لمعالجة مشكلة عدم الوضوح والتشعب الموجود في هذه القوانين، وتحقيقاً لهدف الدراسة فقد اتبعت الباحثة المنهج الوصفي وذلك بوصف موضوع المنازعات الضريبية من خلال القوانين المنظمة لها لإثبات الحقائق العلمية التي أرستها هذه القوانين، كما اتبعت المنهج الاستقرائي والتحليلي وذلك بحصر جميع الجزئيات لموضوع المنازعات وتتبعها وتحليل مضمون القوانين والقرارات والأحكام الصادرة في مادة المنازعات الضريبية، وتحليل الآراء الفقهية المختلفة في بعض المواضيع، كما اتبعت المنهج الاستنباطي في الوصول إلى الرأي السليم والترجيح بين الآراء المطروحة والعمل على استقراء موقف الفقه والقضاء خاصة في ظل غياب النص التشريعي الصريح، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك العديد من الثغرات وأوجه القصور لازالت تعترى القانون الضريبي الليبي، وذلك لأنه لم يضع نصوصاً موحدة، وواضحة لضمان فض المنازعات الضريبية بسرعة وبساطة.

ABSTRACT

Considering the great importance of the subject of tax disputes among various issues of tax, as it constitutes an important and basic guarantee for taxable persons, in addition to its practical importance from which the research problem emerges, which is the multiplicity, complexity, and ambiguity of tax laws enacted to resolve these disputes, the researcher devoted this research to study the legal system for tax disputes in Libyan law in “an analytical study”. The study aims to examine the legal procedures followed to resolve tax disputes, whether at the administrative level or judicial level, considering the significance of both in resolving tax disputes; to identify the administrative means granted by the legislator to the taxpayer for initial filing of grievance; to shed light on the importance of the presence of a specialized tax judiciary; and to identify the procedures followed to resort to the administrative courts to issue a number of recommendations that can be followed, in order to address the problems of ambiguity and complexity of these laws. To achieve the research objective, the researcher used the descriptive method by describing the subject of tax disputes through the laws that regulate them to establish the scientific facts laid down by these laws. The researcher also used the inductive and analytical methods by collecting and tracking all details of the subject of disputes; analyzing the contents of laws, decisions, and judgments issued on the subject of tax disputes; and analyzing different jurisprudential opinions on certain subjects. The researcher also used the deductive method to arrive at the valid opinion, preponderate between the presented opinions, and extrapolate the jurisprudence and judiciary’s position, especially in the absence of an explicit legislative text. The study concluded that there are still many gaps and inadequacies in the Libyan tax law, as it has yet to enact consolidated and clear texts to guarantee the quick and simple resolution of tax disputes

فهرس المحتويات

الصفحة

المحتويات

ب

الإقرار

ج

الشكر والتقدير

د

الإهداء

هـ

الملخص الملايو

و

الملخص العربي

ز

الملخص الانجليزي

ح

فهرس المحتويات

١

الفصل التمهيدي

١

المقدمة

٥

مشكلة البحث

٦

أسئلة البحث

٦

٧

أهداف البحث

أهمية البحث

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

٨	حدود البحث
٨	أسباب اختيار البحث
٩	منهجية البحث
٩	الدراسات السابقة
٢٥	الفصل الأول: مدخل عام للتنظيم الفني للضريبة في القانون الليبي
٢٦	المبحث الأول: تحديد وعاء الضريبة في القانون الليبي
٢٧	المطلب الأول: المقصود بالوعاء الضريبي
٢٧	الفرع الأول: تعريف الفقه الليبي للوعاء الضريبي
٢٨	الفرع الثاني: تعريف فقه القانون العام للوعاء الضريبي
٢٩	المطلب الثاني: الضريبة على الأشخاص والضريبة على الأموال
٢٩	الفرع الأول: الضريبة على الأشخاص
٣١	الفرع الثاني: الضريبة على الأموال
٤٤	المبحث الثاني: : تقدير المادة الخاضعة للضريبة وتحصيلها في القانون الليبي
٤٥	المطلب الأول: تقدير المادة الخاضعة للضريبة

٤٥	الفرع الأول: الإقرار الضريبي
٤٩	الفرع الثاني: تقدير وعاء الضريبة بواسطة الإدارة الضريبية
٥٣	المطلب الثاني: تحصيل الضريبة في القانون الليبي
٥٣	الفرع الأول: أساليب تحصيل الضريبة
٦٧	الفرع الثاني: ضمانات تحصيل الضريبة
٧٤	الفصل الثاني: مدخل عام للتنظيم القانوني للضريبة في القانون الليبي
٧٥	المبحث الأول: الإعفاءات الضريبية والتقادم الضريبي في القانون الليبي
٧٦	المطلب الأول: الإعفاءات الضريبية في القانون الليبي
٧٦	الفرع الأول: مفهوم الإعفاءات الضريبية
٧٧	الفرع الثاني: أنواع الإعفاءات الضريبية
١٠١	المطلب الثاني: التقادم الضريبي في القانون الليبي
١٠١	الفرع الأول: مفهوم التقادم الضريبي
١٠٥	الفرع الثاني: طبيعة التقادم الضريبي
١٠٨	المبحث الثاني: الازدواج والتهرب الضريبي في القانون الليبي

١٠٩	المطلب الأول: الازدواج الضريبي في القانون الليبي
١٠٩	الفرع الأول: تعريف الازدواج الضريبي وأنواعه
١١٣	الفرع الثاني: أساليب تجنب الازدواج الضريبي
١١٧	المطلب الثاني: التهرب الضريبي في القانون الليبي
١١٧	الفرع الأول: مفهوم التهرب الضريبي وأشكاله
١٢٢	الفرع الثاني: أسباب التهرب الضريبي وآثاره وطرق علاجه
١٢٩	الفصل الثالث: المرحلة الإدارية لفض المنازعات الضريبية في القانون الليبي
١٣٠	المبحث الأول: توقيع الجزاءات الضريبية والصلح الضريبي في القانون الليبي
١٣١	المطلب الأول: توقيع الجزاءات الضريبية
١٣١	الفرع الأول: العقوبات الإدارية
١٣٦	الفرع الثاني: العقوبات الجنائية
١٤٤	المطلب الثاني الصلح الضريبي في القانون الليبي
١٤٤	الفرع الأول: مفهوم الصلح الضريبي وشروطه
١٥٢	الفرع الثاني: الطبيعة القانونية للصلح الضريبي وشكله وآثاره

- ١٥٩ المبحث الثاني: المنازعات الضريبية أمام لجان الطعون الضريبية في القانون الليبي
- ١٦٢ المطلب الأول: شروط وضوابط اللجان الإدارية ذات الإختصاص القضائي
- ١٦٢ الفرع الأول: التكييف القانوني للجان الطعون الضريبية وطبيعة قراراتها
- ١٦٧ الفرع الثاني: تشكيل لجان الطعون الضريبية واختصاصها
- المطلب الثاني: أحكام الطعن أمام لجان الطعون الضريبية وحلول تفادي الطعن وفقاً للقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ المصري
- ١٧٥
- ١٧٥ الفرع الأول: أحكام الطعن أمام لجان الطعون الضريبية
- ١٩٣ الفرع الثاني: لجان الطعون الضريبية وحلول تفادي الطعن وفقاً للقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ المصري
- ٢٠١ الفصل الرابع: دور القضاء في فض المنازعات الضريبية في القانون الليبي
- ٢٠٢ المبحث الأول: اختصاص القضاء الإداري بنظر الطعون الضريبية في القانون الليبي
- ٢٠٤ المطلب الأول: الطبيعة القانونية للمنازعة الضريبية
- ٢٠٤ الفرع الأول: المقصود من المنازعة الضريبية
- ٢٠٩ الفرع الثاني: التكييف القانوني للمنازعة الضريبية
- ٢١٣ المطلب الثاني: الطعن في القرار الاستئنائي الصادر من لجان الطعون الضريبية

٢١٣	الفرع الأول: إجراءات الطعن في القرار الاستثنائي
٢٢٠	الفرع الثاني: أسباب الطعن في القرار الاستثنائي
٢٣٣	المبحث الثاني: طرق الطعن في الأحكام الصادرة في القرار الاستثنائي في القانون الليبي
٢٣٤	المطلب الأول: الطعن بالنقض أمام المحكمة العليا
٢٣٥	الفرع الأول: أسباب الطعن أمام المحكمة العليا
٢٣٦	الفرع الثاني: ميعاد الطعن وأثاره
٢٤١	المطلب الثاني: الطعن بالتماس إعادة النظر
٢٤١	الفرع الأول: أسباب وأحوال قبول التماس إعادة النظر
٢٤٢	الفرع الثاني: إجراءات التماس إعادة النظر
٢٤٤	الخاتمة والنتائج والتوصيات
٢٤٤	الخاتمة
٢٤٤	النتائج
٢٤٦	التوصيات
	المصادر والمراجع ٢٤٧

الفصل التمهيدي

المقدمة

الحمد لله حمد الصالحين والأولياء والملائكة والأنبياء حمداً يدوم بدوامه لا ينقطع أبد الأبدين نحمده ونشكوه الذي علم بالقلم علم الإنسان ما لم يعلم وخلق الدنيا والآخرة من عدم وأصلي وأسلم على من بعثه الله شاهداً ومبشراً ونذيراً وداعياً إلى الله بإذنه وسراجاً منيراً وعلى آله الطيبين الطاهرين.

أما بعد....

التمهيد:

يعتبر النظام الضريبي أهم جزء من أجزاء النظام المالي للدول، حيث أنه يشمل الموارد المالية لهذه الدول، فغالباً ما يخصص لتغطية أوجه الإنفاق المتزايدة، والتي تقوم بها الدولة لتحقيق التوازن العام والرفاه الاجتماعي، فالنظام الضريبي يعتبر الترجمة العلمية للسياسة الضريبية حيث أن دور النظام الضريبي لأي دولة يكون ترجمة ما تصبوا إليه السياسة الضريبية لهذه الدولة من أهداف إلى واقع ملموس على شكل ضرائب محددة، وتصيب هذه الضرائب أوعية ضريبية محددة أيضاً وبأسعار وبطرق تقدير للأوعية الضريبية المحددة، وبأساليب تحصيل معينة، إذاً فالدول تسعى لتحقيق أهدافها باعتمادها على أهم أداة من أدوات النظام الضريبي ألا وهي الضرائب .

فالشرائب تعد الجوهر الأساسي لكافة التشريعات المالية بما تلعبه من دور هام في ميزانيات الدول على اختلاف أنظمتها الاقتصادية، فهي من أهم وأقدم المصادر المالية للدولة، نظراً لكثرة وضخامة الأموال التي توفرها لخزانتها العامة، وقد تزايدت أهمية الضرائب بتزايد مكانتها ودورها في الإيرادات العامة، كما أن تطورها ارتبط بتطور مفهوم الدولة، من مفهوم الدولة الحارسة إلى مفهوم الدولة المتدخلة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وذلك لتأمين التوازن والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، وتعتبر ليبيا من الدول التي عرفت النظام الضريبي منذ القرن الماضي، حيث اتسم هذا النظام بالقدم والتنوع أي تنوع الضرائب إلى ضرائب مباشرة على الدخل والضرائب غير المباشرة، فالمشرع الليبي يسعى كغيره من التشريعات الحديثة إلى التوجه نحو إصلاح النظام الضريبي، باعتبار أن الضريبة تمثل الأداة التي تستخدم لتنظيم التسيير المالي للدولة من خلال استخدامها كمصدر هام ورئيسي لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والمالية والسياسية والاجتماعية .

فقد شهد القانون الليبي في الفترات الأخيرة تحولات عديدة شملت تقريباً أغلب قوانين الضريبة وأهمها،

تمثلت هذه التحولات في :-

- ١- إصدار القانون رقم (٢٨) لسنة ١٣٦٩ و.و (٢٠٠١ف) بشأن الضريبة على المواشي والدواجن.
- ٢- إصدار القانون رقم (١١) لسنة ٢٠٠٤ بشأن ضريبة الدمعة .
- ٣- إصدار القانون رقم (٧) لسنة ٢٠١٠ بشأن الضريبة على الدخل .
- ٤- إصدار القانون رقم (١٠) لسنة ٢٠١٠ بشأن الجمارك.

ولكن ولئن تضمنت هذه القوانين المذكورة العديد من الإصلاحات في النظام الضريبي وخاصة القانون رقم ٧ لسنة ٢٠١٠ بشأن الضريبة على الدخل، والذي تضمن نصوص واضحة تتعلق بتطبيقه، كما نصّ على تخفيض النسبة الضريبية عما كان عليه في القوانين السابقة، إلا أن ذلك لم يكن كافياً للقضاء على الغموض والقصور التي تتسم بها هذه القوانين، وهذا بالطبع يؤدي إلى إعطاء الفرصة للإدارة الضريبية في تفسير هذا الغموض وتوضيحه، فالإدارة إذاً تقوم بإصدار تعليمات تفسيرية ولو في غياب نص قانوني يبيح لها ذلك فالتعليمات التفسيرية ليس لها قوة القانون ولكنها أمر تقتضيه عدة معطيات منطقية وواقعية من أهمها توحيد التطبيقات بين مختلف مصالح الإدارة وضمان المساواة أمام الجباية، ما يؤدي إلى مقاومتها من قبل الممولين، وبالتالي قيام المنازعة بينهم وبين الإدارة الضريبية.

هذا إلى جانب ما قد خوّله المشرع للإدارة الضريبية من امتيازات السلطة العامة عند ربط الضريبة، سواء للتحقق من صحة الإقرارات الضريبية المقدمة من الممولين ومن أمانتها، أو للوقوف على حقيقة المركز الضريبي للممول في حالة التخلف عن تقديم الإقرار وذلك حتى تتمكن من ممارسة الرقابة الضريبية بطريقة فعالة، كما منحها هذه الامتيازات عند تحصيل الضريبة، فبالرغم من أن عملية التحصيل لا تتم إلا وفقاً لإجراءات رسمها المشرع للإدارة، إلا أن المشرع منحها امتيازات خاصة في هذه المرحلة فيما يتعلق بالحجز والتنفيذ المباشر الذي تقوم به الإدارة عند عدم وفاء الممول بدين الضريبة مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى تعسف الإدارة في استخدام هذه الامتيازات والشطط فيها، وهذا طبعاً يزيد من نقمة الممولين وعدم اقتناعهم بالضريبة المفروضة عليهم وينازعون إما فيما يتعلق بمبدأ شرعية فرضها، حيث يعتبر الممول نفسه غير ملزم بها أصلاً، وإما أنه ينازع الإدارة في مبلغ الضريبة وطريقة حسابها، ويدخل النزاع في هذه الحالة في منازعات الوعاء الضريبي، أو أنه

يطعن في الإجراءات التي تتبعها الإدارة الضريبية في تحصيل الضريبة، ويعتبرها حينئذ غير قانونية، وهذا يدخل فيما يعرف بالمنازعة في التحصيل.

ولما كان أداء الضريبة يعتبر واجباً على المكلفين بما بموجب القوانين التي تسنها السلطة التشريعية، كان يجب على تلك القوانين أن تتضمن منح المكلفين بما حق الاعتراض إما على تقديرها من قبل الإدارة الضريبية وإما على إجراءات تحصيلها، ويكون الاعتراض إما إدارياً أمام لجان إدارية تنص عليها تشكياً واختصاصاً، وإما قضائياً وذلك بفتح باب القضاء أمام الممولين لرفع الظلم عنهم أمام خطأ وتعسف الإدارة الضريبية، على اعتبار أن حق التقاضي قد أصبح من الحقوق المكفولة في كل القوانين والدساتير، وقد آثرت المنازعات الضريبية ولم تزل العديد من المواضيع الجديدة بالدراسة والبحث وهذه المواضيع لا تقتصر على الجانب الفقهي بمعنى تحديد طبيعة النزاع، وأسبابه، وخصائصه، وإنما تعدى ذلك إلى الجانب العملي، أي فيما يتعلق بإجراءات النزاع وتشكيل اللجان الإدارية المختصة بنظر النزاع وآثارها، وأيضاً الجهات القضائية المختصة بفض مثل هذه النزاعات، ولكي يبلغ البحث مقاصده لم يكن هناك بد من موازنته بين الحين والآخر وبما توفر من مراجع بأحكام الشريعة الإسلامية فيما يتعلق بالمنازعة الضريبية باعتبارها منازعة إدارية، فالشريعة الإسلامية لم تعرف الضرائب كما هي موجودة في الفكر المالي الحديث، وإنما تمثلت الموارد المالية للدولة الإسلامية في الجزية والخراج والعشور وقد سميت بأسماء مختلفة حيث أطلق عليها اسم الدواهي، والوظائف، والنوائب، والوزائع، والجباية، والكلف السلطانية، ولكن علماء الإسلام قد ذكروا علامات وإشارات تدل على ضوابط الضريبة بمفهومها في العصر الحديث، ومن هنا تجدر الإشارة إلى أن هذه الموارد الإسلامية تحكمها قواعد شرعية مختلفة عن القوانين الوضعية كل الإختلاف بالتالي يصعب مقارنتها بالأنظمة الوضعية فهي تختلف في أسسها،

وأهدافها، وأنوعها، وأنظمتها فالنظام الضريبي الإسلامي هو نظام رباني، قائماً أسسه الشرعية على القرآن والسنة النبوية، فأهداف هذا النظام تتعدى الأهداف المادية إلى الأهداف الأخلاقية والدينية والروحية، فهذا النظام يتسم بثبات واستقرار مفاهيمه وأُسسه حيث لا تتغير بتغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ويقتضي منهج البحث العلمي السليم ، تحديد مشكلة البحث، وأسئلته، وأهدافه، وأهميته، وحدوده، وأسباب اختياره، والمنهج المتبع فيه، والدراسات السابقة :

١،٢ مشكلة البحث :

تكمن مشكلة البحث في اللبس والنقص والغموض الذي يعترى بعض النصوص المتعلقة بالنظام الضريبي المنازعات الضريبية في القانون الليبي، وقد كان ذلك نتيجة لعدم تحديد فصول معينة ومحددة للنظام الضريبي في ليبيا، وهذا بدوره يؤدي إلى صعوبات تتعلق بفض المنازعات الضريبية من قبل الجهات التنفيذية والقضائية. وعليه فإن هذه الدراسة سوف تسهم في تحديد وتوضيح الغموض واللبس والنقص الذي يعترى هذه النصوص وذلك في مسائل عدة تتعلق بطبيعة المنازعات والجهات المختصة بفض هذه المنازعات سواء أكانت هذه الجهة إدارية أم قضائية، فهذه النصوص بحاجة إلى دراسة مستفيضة لإزالة هذا الغموض وتحديد أوجه القصور، والمواطن التي تحتاج إلى التعديل والتطوير من قبل المشرع.

والباحثة ستواجه صعوبات فيما يتعلق بدراسة وتحليل النصوص القانونية المنظمة للمنازعات الضريبية، فهذه المنازعات تحكمها مجموعة من الإجراءات المبعثرة في مختلف القوانين الضريبية، حيث أنها تتسم بالتشتت

والتشعب فالملاحظ أن هناك عملية عشوائية منتهجة في وضع هذه النصوص مما أدى إلى وجود العديد من التناقض فيها، من ثم إلى صعوبة دراستها والإلمام بكافة هذه الإجراءات المنوطة بها.

أسئلة البحث:

تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن جملة من الأسئلة هي :

١- هل هناك مواطن نقص وغموض في النظام الضريبي الفني المتبع في ليبيا؟

٢- ما هي مواضع البس والنقص في النظام الضريبي القانوني المتبع في ليبيا؟

٣- كيف تلعب الإدارة الضريبية باعتبارها سلطة تمتلك إمكانية فض المنازعات الضريبية دوراً في فض هذا النزاع

وتوضيح الغموض الذي يعتري هذه النصوص الضريبية المتعلقة بفض هذه النزاعات ؟ وما مدى درجة ومساهمة

وفاعلية دورها سواءً في مرحلة الصلح أو مرحلة عرض النزاع على اللجان الإدارية ذات الاختصاص القضائي؟

٤- هل للقضاء دور في سد نقص وتوضيح غموض وجمع شتات النصوص المنظمة لفض المنازعات الضريبية؟

وما هي درجة مساهمته في ذلك؟

أهداف البحث:

١- التعرف على نوع النظام الضريبي الفني المتبع في القانون الليبي حتى يتسنى للباحثة الوقوف على النصوص

التي يعتريها النقص والغموض.

٢- توضيح مواطن البس والنقص في النظام الضريبي القانوني المتبع في القانون الليبي مما يساعد في معرفة الحلول الإدارية والقضائية لفض المنازعات الضريبية.

٣- مناقشة أهمية دور الإدارة الضريبية في تفسير الغموض وسد ثغرات النقص الموجودة في النصوص الضريبية المتعلقة بفض المنازعات الضريبية وذلك لما لها من دور كبير في فض هذه المنازعات بأقل تكلفة وأيسر الطرق لكلي الطرفين، سواء من خلال الصلح الضريبي أو اللجان الإدارية ذات الإختصاص القضائي

٤- بيان أهمية القضاء في وضع أهم المبادئ القانونية التي تصدر في أغلب الأحيان لسد النقص الموجود في النصوص القانونية، وبالتالي تعتبر النبراس الذي يهتدي به كُلاً من القضاء والممول والإدارة الضريبية.

أهمية البحث:

يكتسب هذا البحث أهميته من ناحيتين :

أولاً : الأهمية العلمية :

تكمن الأهمية العلمية لهذا البحث في إلقاء الضوء على النصوص التي أقرها المشرع الضريبي في مختلف القوانين التي تحكم هذا النوع من المنازعات الضريبية.

ثانياً : الأهمية العملية :

تظهر الأهمية العملية لهذا البحث، في الوقوف على مدى تطبيق هذه النصوص والإجراءات القانونية، عند قيام النزاع الضريبي ، ومدى نجاعتها في تسويته سواء إدارياً أو قضائياً، كما وأن جمع هذه المواد سوف يُسهل على القضاء الإجراءات ويسرع من وثيرة فض المنازعات.

حدود البحث:

إذاً ومن خلال هذا البحث ستقوم الباحثة بدراسة المنازعات الضريبية في التشريع الليبي بشقيها الإدارية والقضائية، وذلك وفقاً لما نصت عليه التشريعات الضريبية وما نظمته اللوائح الضريبية إضافة إلى القواعد العامة المنصوص عليها في القانون المدني والقانون الإداري، مع الوقوف على النهج المتبع في الشريعة الغراء لمعالجة مثل هذه المسائل وذلك بما توفر من مراجع كما سبق ذكره، هذا بالإضافة إلى الوقوف من حين إلى آخر على المنظومة القانونية لبعض التشريعات العربية، وخاصاً منها المصرية باعتبارها المرجع التاريخي للقانون الضريبي الليبي، يحدو الباحثة في ذلك مواكبة التطور و الإستفادة من الجديد والمفيد في هذه التشريعات.

أسباب اختيار موضوع البحث:

هناك عدة أسباب تقف وراء الكتابة في هذا الموضوع ، وأهم هذه الأسباب :

- ١- التعمق في دراسة النظام الضريبي الليبي بشقيه الفني والقانوني لكي يتم التمكن من تحديد المشاكل الضريبية من بداياتها والتي تسهم بشكل كبير في وجود الخلافات بين الإدارة الضريبية والممول.
- ٢- التعمق في دراسة المنازعة الضريبية من حيث القواعد، والهياكل، والإجراءات المتبعة لفض هذه المنازعة.

٣- أنه وبالرغم من أن للمنازعات الضريبية علاقة وطيدة بالقضاء واعتبارها جزء من المنازعات الإدارية إلا أنها لم تدرس بشكل كافي على صعيد القانون الليبي .

منهجية البحث:

لعل من أهم المناهج التي تم الاعتماد عليها في هذا البحث هو المنهج الوصفي والتحليلي باعتبارهما من المناهج المستخدمة في تحليل المعلومات، وذلك بوصف موضوع المنازعات الضريبية من خلال القوانين المنظمة لها لإثبات الحقائق العلمية التي أرستها هذه القوانين، وتحليل مضمون القوانين والقرارات والأحكام الصادرة في مادة المنازعات الضريبية، وتحليل الآراء الفقهية المختلفة في بعض المواضيع، كما سيتم اتباع المنهج الاستقرائي والاستنباطي باعتبارهما من المناهج المستخدمة لجمع البيانات، وذلك بخصر جميع الجزئيات لموضوع المنازعات وتتبعها، والوصول إلى الرأي السليم والترجيح بين الآراء المطروحة والعمل على استقراء موقف الفقه والقضاء خاصة في ظل غياب النص التشريعي الصريح .

الدراسات السابقة :

من خلال البحث في المكتبات العلمية، تبين أن هناك العديد من الدراسات التي ناقشت موضوع المنازعات الضريبية، ولكن هذه الكتابات التي تم الإطلاع عليها لم تتناول المنازعات الضريبية في التشريع الليبي، وحتى إن وجدت فإنها قد تمت في إطار القانون الملغي، والدراسات التي أسهبت في الكتابة في هذا الموضوع هي كتابات عربية مصرية ومغربية وجزائرية وغيرها من الكتابات العربية، وأنه من المفيد الوقوف على المنظومة القانونية في التشريعات العربية للاستفادة من كل جديد وقديم يتعلق بموضوع الدراسة.

وسوف تتبع الباحثة في ترتيب هذه الدراسات حسب الأهمية العلمية لموضوع الدراسة، ومن هذه الدراسات:

١- فرج يوسف محمد الصلابي في كتابه المنازعات الضريبية في القانون الليبي، حيث قسم الموضوع إلى خمسة أبواب، في الباب الأول تطرق الدكتور الصلابي إلى الأحكام العامة للضريبة، أما الباب الثاني فقد تحدث عن تقدير دين الضريبة، والباب الثالث كان فيما يتعلق بالمنازعة في تقدير دين الضريبة، وتعلق الباب الرابع بالجان المنازعات الضريبية، وأخيراً الباب الخامس خصصه الدكتور لبعض المنازعات الموضوعية للضريبة، حيث قامت الدراسة في أساسها على المنازعة الضريبية من بدايتها إلى نهايتها، أي منذ إجراء الربط الضريبي حتى صدور حكم بات فيها، وقد تمت هذه الدراسة في ظل قانون الضريبة على الدخل رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٣ وقد تم تعديل هذا القانون بالقانون رقم ١١ لسنة ٢٠٠٤ بشأن الضريبة على الدخل، وأخيراً بالقانون رقم ٧ لسنة ٢٠١٠ بشأن الضريبة على الدخل، وقد أشار الدكتور الصلابي في مواضع مختلفة إلى المنازعات التي تنشأ في خصوص بعض الضرائب غير المباشرة، خاصة الضرائب الجمركية حيث أفرد باباً خاصاً بالمنازعات الضريبية الجمركية، وضريبة الإنتاج التي نص عليها قانون الضرائب الجمركية رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٢، والقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٩٢ بشأن ضريبة الإنتاج، ومن ذلك لاحظت الباحثة أن هذه الدراسة قد تمت في ظل القوانين القديمة حيث سيتم دراستها في ظل القوانين الحديثة وما نصت عليه من جديد^١.

^١ الصلابي، فرج يوسف. ١٩٩٩. المنازعة الضريبية في القانون الليبي. الطبعة الأولى. منشورات جامعة قارونس بنغازي.

٢- أما الأستاذة سلوى البوسيفي في دراستها **التظلم الضريبي في القانون الليبي** فقد ركزت على موضوع التظلم الضريبي في القانون الليبي وهو أحد الموضوعات التي ستتطرق إليها الباحثة وقد قسمت الأستاذة سلوى دراستها إلى فصلين بالإضافة إلى فصل تمهيدي لدراسة نظرية الضريبة، وقد تعلق الفصل الأول بتعريف التظلم الضريبي، أما الفصل الثاني فكان عن أحكام التظلم الضريبي، فقد تناولت هذه الدراسة حق الممول في التظلم أمام اللجنة الابتدائية، كما تناولت التظلم من ربط الضريبة العقارية أمام لجنة الفصل في التظلمات العقارية، كما أوضحت الأستاذة أن هناك فرق بين التظلم الضريبي باعتباره يمثل الدرجة الأولى من المرحلة الإدارية لنظر المنازعة الضريبية، عما يسمى بالطعن الضريبي وهي الدرجة الثانية من درجات المرحلة الإدارية والذي يتم أمام اللجنة الاستئنافية حيث أن مجاله مفتوح أمام كلاً من الممول والمصلحة على حد سواء على خلاف التظلم الذي يكون الحق في استعماله مقصوراً على الممول فقط دون الإدارة الضريبية إذ أنه لا يتصور أن تتظلم الإدارة الضريبية من تقديرها الذي أصدرته، والذي يلاحظ على هذه الدراسة أنها ركزت على جانب واحد من مراحل فض المنازعة الضريبية وهي المرحلة الإدارية، ولم تكن دراسة جامعة مانعة حيث خرج الطعن الاستئنافي أمام اللجنة الاستئنافية ضد قرارات اللجنة الابتدائية من نطاق الدراسة هذا إلى جانب أنها كانت في ظل القانون الملغي رقم ١١ لسنة ٢٠٠٤ بشأن الضريبة على الدخل، وقد رأت الباحثة أن موضوع المنازعة الضريبية يحتاج الدراسة بأكثر تفصيل وللمرحلتين الإدارية والقضائية لفض المنازعة الإدارية وفي ظل القانون الجديد^٢.

^٢ سلوى محمد أحمد البوسيفي. ٢٠٠٩. **التظلم الضريبي في القانون الليبي**. (رسالة ماجستير). جامعة طرابلس الفاتح سابقاً.

٣- ومن الدراسات التي أوضحت أهمية المرحلة الإدارية لفض المنازعات الضريبية دراسة صهيب ياسر محمد شاهين تحت عنوان التسوية الإدارية للمنازعات الضريبية، حيث قسم دراسته إلى فصلين تناول الفصل الأول التظلم الإداري باعتباره آلية لفض المنازعة الضريبية، وقسم هذا الفصل بدوره إلى مبحثين تناول المبحث الأول تسوية أو فض المنازعة الضريبية في وعاء الضريبة، أما المبحث الثاني فتعلق بفض المنازعة الضريبية في مادة التحصيل الضريبي، أما الفصل الثاني فقد تناول موضوع الطعن كوسيلة لفض المنازعة الضريبية أمام اللجان الإدارية، وقسم هذا الفصل أيضاً إلى مبحثين تناول الأول الإطار القانوني للطعن أمام لجان الطعون الإدارية، أما المبحث الثاني فقد تناول فيه بالدراسة تشكيل واختصاص لجان الطعون الضريبية وتبيان كيفية سير عملها، وبالرغم من أهمية هذه الدراسة إلا أنها اقتصر على التسوية الإدارية للمنازعة الضريبية، والباحثة في هذه الدراسة ستتناول المرحلتين معاً الإدارية والقضائية لفض المنازعة الضريبية^٣.

٤- كما أكد الباحث أيوب الوالي في مقاله المرحلة الإدارية في المنازعة الجبائية على ضرورة المرحلة الإدارية في فض النزاع الضريبي، وقد أوضح أن الواقع العملي أثبت أن أغلب المنازعات الضريبية تم تسويتها والبث فيها قبل المرحلة القضائية، وقد قسم مقاله إلى مطلبين، تعلق المطلب الأول بالتظلمات الإدارية، والتي أورد فيها لزوم اللجوء إليها قبل طرق باب القضاء وقد أسند ذلك بالنصوص القانونية، أما المبحث الثاني فقد تعلق بالتظلم اللجائي، والذي يختلف بدوره عن الطعن الإداري فاللجوء إلى لجان الطعون الضريبية يختلف عن التظلم مباشرة للجهة الإدارية مصدره القرار الضريبي، ومن هنا فهذه المقالة وبالرغم من أهميتها كدراسة سابقة إلا أنها

^٣ صهيب ياسر محمد. ٢٠١٦. التسوية الإدارية للمنازعات الضريبية. الناشر. fdsp. Univ- biskra.dz.

اقتصرت على دراسة المرحلة الأولى من فض النزاع الضريبي وهي المرحلة الإدارية ولم تتطرق إلى المرحلة الثانية مرحلة القضاء وهذا ما ستم إضافته من قبل الباحثة في هذه الدراسة^٤.

٥- كما أن الأستاذ عبدالواحد حليمي في مقاله مسطرة التحكيم أمام اللجان الضريبية بين النص القانوني والعمل القضائي، تكلم عن التحكيم الإداري والذي هو في الواقع طعون ضريبية مقدمة إلى اللجان الضريبية ذات الإختصاص القضائي، وقُسمت دراسته إلى مبحثين يحمل المطلب الأول عنوان الإطار القانوني للجان التحكيم الضريبية، والذي تضمن بدوره تكوين هذه اللجان واختصاصها وطبيعتها القانونية وفقاً لأراء الفقه والقضاء المغربي والفرنسي، أما المبحث الثاني فقد تعلق بمسطرة التحكيم أمام اللجان وكيفية الطعن في قراراتها، وخلصت دراسته إلى اعتبار هذه اللجان لجاناً إدارية، ولا يمكن النظر إليها على أنها أجهزة قضائية، وهذا الجانب يعتبر جانب من الجوانب التي ستقوم بدراستها الباحثة مع إضافة موضوعات أكثر تتعلق بالمنازعة الضريبية وأهمها المرحلة القضائية لفض المنازعات الضريبية^٥.

٦- كما تناول الدكتور محمد أحمد عبدالرؤوف محمد في دراسته "المنازعة الضريبية في التشريع المصري المقارن" موضوع المنازعة الضريبية في ثلاث أبواب، خصص الباب الأول منها لدراسة معيار المنازعة الضريبية، لكي يمكن وضع معيار لإختصاص القاضي الضريبي، وذكر أن هذا المعيار يتمثل في العملية الضريبية والجمركية وهي عملية إدارية اجرائية مركبة تنطوي على عدة أعمال تتتابع زمنياً فيما بينها، أما الباب الثاني فتكلم فيه عن

^٤ أيوب الوالي. ٢٠١٩. المرحلة الإدارية في المنازعة الجبائية المحلية. مجلة القانون والأعمال. جامعة الحسن الأول.

^٥ عبدالواحد حليمي. ٢٠١٩. مسطرة التحكيم أمام اللجان الضريبية بين النص القانوني والعمل القضائي. مجلة القانون والأعمال الدولية. جامعة الحسن الأول.

أطراف المنازعة الضريبية وهما الممول والدولة بوصفها الطرف الدائن بالضريبة وتمثلها الإدارة الضريبية، وخصص الباب الثالث لدراسة المرحلتين الإدارية والقضائية للمنازعة الضريبية حيث بين في هذا الباب التطور التاريخي لهاتين المرحلتين، وتمت دراستها في التشريع المصري مقارن بالتشريع الفرنسي، ومن هنا لاحظت الباحثة أن المؤلف قد درس المنازعة الضريبية وأحكامها وأسس النظام القانوني لها وفقاً للقانون المصري والفرنسي مما دعاها إلى دراسة هذه المنازعة وفقاً للنظام القانوني الليبي وما وضعه من أحكام تنظمها^٦.

٧- أما الدكتور زكريا بيومي في كتابه الموسوعة الشاملة في المنازعات الضريبية، فقد تناول موضوع المنازعات بشكل دقيق ومفصل حيث تناولها بشقيها الإداري والقضائي وقد استهل مؤلفه بباب تمهيدي عرف فيه المنازعة الضريبية وخصائصها وأسبابها، أما الباب الأول فقد كان بعنوان المنازعة الضريبية في ربط الضريبة المباشرة والذي أوضح فيه الضرائب المباشرة المفروضة وفق القانون الضريبي المصري أولاً من ثم فض المنازعات التي تنشأ أثناء ربطها، أما الضرائب غير المباشرة وطرق فض المنازعة في ربطها فقد خصص لها الباب الثاني من مؤلفه، وقد تطرق في الباب الثالث إلى دعاوى مسؤولية الإدارة الضريبية عن أخطاء موظفيها، وخصص الباب الرابع للأحكام الخاصة في المنازعات الضريبية، كما وقد تطرق في الباب الخامس إلى المنازعات الضريبية الدولية، وأفرد الباب السادس والأخير من مؤلفه لإجراءات الإثبات في المنازعات الضريبية، وبالرغم من الاستفادة الكبيرة من هذه

^٦ محمد أحمد عبدالرؤوف محمد. المنازعات الضريبية في التشريع المصري المقارن. (رسالة دكتوراه). جامعة عين شمس.

الدراسة إلا أن المؤلف قد ركز فيها على المنازعات الضريبية وطرق فضها وفق القانون الضريبي المصري، وفي هذا البحث ستركز الباحثة على المنازعات الضريبية في القانون الليبي^٧.

٨- وقد أكد يعقوب عبدالكريم في مقالته "النظام القانوني للتسوية الإدارية لمنازعات الضرائب"، على أن المشرع الضريبي منح عدة سبل وطرق للمكلف بدفع الضريبة في اطار التسوية الودية للنزاع الضريبي في الجزائر، وذلك لكي يدافع عن حقوقه التي قد تنتهك من قبل الإدارة الضريبية، وذلك بدأً من التظلم الإداري الذي يسبق أي شكاية أمام الإدارة وانتهاءً بالتظلم أمام الإدارة الضريبية، وقد اعتبر أن حقوق الممول الأساسية وأيضاً الرقابة على ما تقوم به الإدارة الضريبية من أعمال، يحققه هذا التنظيم للمنازعات الضريبية، ووفقاً لذلك فقد قسم الكاتب مقالته إلى عدة نقاط تتعلق بالصلح الضريبي حيث قام أولاً بتعريف الصلح من ناحية اللغة والاصطلاح، ثم تطرق ثانياً إلى الطبيعة القانونية للصلح الضريبي، ومن ثم اختصاص لجان المصالحة، وأخيراً أثار الصلح من الناحية القانونية على الإدارة، والقضاء، وبالرغم من أن هذه المقالة تعتبر مرجع مهم لهذه الرسالة، إلا أنها تناولت جانب بسيط من جوانب المنازعة الضريبية، وهو الصلح، بينما تطرقت هذه الدراسة إلى كل مراحل فض المنازعات الضريبية، سواء أكانت الإدارية أو القضائية^٨.

٩- وأما تير لامية رسالته المعنونة "التسوية القضائية للمنازعة الضريبية في التشريع الجزائري"، فقد صب دراسته على المرحلة القضائية لفض المنازعة الضريبية، بمختلف إجراءاتها ودرجاتها، وقد قسم دراسته إلى الفصل

^٧ زكريا محمد بيومي. ٢٠٠٥. الموسوعة الشاملة في المنازعات الضريبية. دار النهضة العربية للنشر والتوزيع.

^٨ يعقوب عبدالكريم. ٢٠١٩. النظام القانوني للتسوية الإدارية لمنازعات الضرائب. مجلة دراسات اقتصادية. العدد ٣٨.

الأول الذي تضمن الإجراءات القضائية لحل المنازعات الضريبية، والذي قسم بدوره إلى مبحثين، تناول المبحث الأول الإجراءات القضائية أمام المحكمة الإدارية، بينما تناول المبحث الثاني الإجراءات القضائية أمام مجلس الدولة، أما الفصل الثاني، فقد تناول فيه المتابعة الجزائية لجريمة التهرب الضريبي، وقسمه مبحثين، تناول في المبحث الأول آليات معالجة التهرب الضريبي، وتناول المبحث الثاني، وسائل قمع التهرب الضريبي، وهذه الدراسة كانت مرجع هام لهذه الرسالة، وخاصة في الجانب القضائي لفض المنازعات الضريبية، ولكنها تختلف عن هذه الدراسة من جانب توسع الدراسة الحالية في موضوع المنازعات الضريبية ولم تقتصر على الجانب القضائي فقط، وإنما تناولته بكافة مراحله الإدارية والقضائية.⁹

١٠- وقد تكلم الدكتور **حسن العفوي** في مداخلته التي أقيمت في ندوة "المنازعات الإنتخابية والجبائية" من خلال توجهات المجلس الأعلى والتي كانت تحت عنوان **المنازعة الضريبية أمام القضاء بين التأسيس والتحصيل** عن المقصود بالمنازعات الضريبية وعن أهمية المرحلة الإدارية في المنازعات، كما أوضح أن المشرع المغربي قد جعل هذه المرحلة إجبارية على الممولين طرفها أولاً قبل اللجوء إلى القضاء، وقد قسم دراسته إلى قسمين، القسم الأول المنازعات في الوعاء الضريبي، والثاني عن المنازعات في التحصيل، ولاحظت الباحثة أنه وبالرغم من أهمية هذه المقالة في دراستها إلا أنها ستضيف الكثير من المعلومات وخاصة فيما يتعلق بأحكام

⁹ نير لامية. ٢٠٢٠. التسوية القضائية للمنازعة الضريبية في التشريع الجزائري. (رسالة ماجستير). جامعة العربي بن مهيدي-أم البواقي. كلية الحقوق والعلوم السياسية.

القانون الليبي في هذه المسائل باعتبار أن الباحث قد اقتصر على تبين موقف القانون المغربي فقط من هذه المسائل^{١٠}.

١١- ومن الدراسات السابقة التي تناولت موضوع المنازعة الضريبية بشقيها الإداري والقضائي دراسة إيثار موسى في مقالها بحث قانوني مفصل حول المنازعات الجبائية في مرحلتها الإدارية، وبالرغم من أن عنوان المقالة قد اقتصر على ذكر المنازعات الضريبية في المرحلة الإدارية إلا أن المؤلف قد قسمت مقالها إلى فصلين تضمن الفصل الأول المنازعة الجبائية في مرحلتها الإدارية، حيث تناولت فيه الشكوى أمام الجهات الإدارية، والتظلم أمام لجنة الطعن، والإجراءات والقواعد التي يجب التقيد بها في هذه المرحلة، وتضمن الفصل الثاني المرحلة القضائية لفض المنازعة الضريبية من حيث الإجراءات والقواعد التي تحكم هذه المرحلة وبالرغم من أهمية هذه الدراسة إلا أنها كانت وفق القانون الجزائري، وهذه الدراسة ستسلط الضوء على القانون الليبي مع الاستفادة من هذا القانون^{١١}.

١٢- أما الدكتور محمد بوغالب رئيس المحكمة الإدارية بوجدة فقد قدم في مداخلته التي أقيمت في ندوة المنازعة الانتخابية والجبائية من خلال توجهات المجلس الأعلى بدراسة تتعلق بالمنازعات الضريبية بشقيها والمعونة بالرقابة الإدارية والقضائية في مجال المنازعة الضريبية، وقد بين أن للمنازعة الضريبية خصوصية تتمثل في

^{١٠} حسن العفوي، ٢٠١٧. "المنازعة الضريبية أمام القضاء بين التأسيس والتحصيل". المكتبة القانونية العربية. مداخله أقيمت في ندوة "المنازعات الانتخابية والجبائية من خلال توجهات المجلس الأعلى" المركب الرياضي والاجتماعي لبنك المغرب. حي الرياض. مدينة العرفان.

^{١١} إيثار موسى، ٢٠١٧. المنازعة الجبائية في مرحلتها الإدارية. مقال. Mohamah.nat/low.

مرورها بمراحل، إذا أنه لا يمكن رفع الدعوى قضائياً إلا بعد مرورها على الطعن الإداري، كما أوضح بأنه وبالرغم من إيجابية ومزايا المرحلة الإدارية في المنازعة الضريبية إلا أن الطعن القضائي يعتبر الأصل لأنه النجاح وسائل فض المنازعات، وقد قسم دراسته إلى مبحثين، اعتمد في المبحث الأول الرقابة الإدارية والتي عالج فيها مسألة المنازعات أمام الجهة الإدارية باعتبارها مرحلة إجبارية قبل اللجوء للقضاء فهي إما أن تكون أمام الإدارة، أو أمام لجان الطعون الضريبية، أما المبحث الثاني فقد تضمن الرقابة القضائية والتي عبر عنها بأنها نجاح مرحلة فهي جهة محايدة ومستقلة عن الإدارة، وخلصت دراسته إلى أنه يجب وضوح النصوص الضريبية ومراجعتها وتعديلها من قبل المشرع لحسم أوجه الخلاف وتقليل المنازعات، وجل هذه الموضوعات ستدرسها الباحثة بشكل أكثر تفصيلاً ووفق القانون الليبي حيث أنه تجدر الإشارة إلى أن هذه الدراسة كانت وفق القانون المغربي^{١٢}.

١٣- وقد ركز الدكتور محمد انتك في مقاله "المنازعات الضريبية" على المنازعات الضريبية بشأن الوعاء الضريبي دون التحصيل الضريبي باعتبارها المحور الرئيسي للطعون الضريبية وهذا الموضوع من المواضيع التي ستتطرق إليها الباحثة في هذه الدراسة، وقد قسم الدكتور دراسته في هذه المقالة إلى محورين الأول تناول فيه المرحلة الإدارية للمنازعات الضريبية، بينما احتوى المحور الثاني على المرحلة القضائية للمنازعات الضريبية، وقد أكد الدكتور محمد في مقاله على أن القانون المغربي الزم الممول بسلوك ما يعرف بالتظلم الإداري قبل سلوك طرق القضاء، كما أوضح أن هناك بعض المنازعات الضريبية تقتضي التظلم إلى الإدارة الضريبية أي أمام

^{١٢} محمد بوغالب. الرقابة الإدارية والقضائية في مجال المنازعة الضريبية. مداخلة أقيمت في ندوة المنازعات الانتخابية والجبائية من خلال توجهات المجلس الأعلى. المركب الرياضي والاجتماعي لبنك المغرب حي الرياض-مدينة العرفان. المكتبة القانونية العربية. WWW.bibliotdroit.co

الجهة المصادرة للضريبة، وهناك من المنازعات ما لا يلزم تقديم التظلم بهذه الطريقة وإنما يقدمها الممول أمام لجان إدارية مختصة، وهذا ما ستيبته الباحثة تفصيلاً في هذه الدراسة ولكن وفقاً للأحكام القانون الضريبي الليبي مسترشدة بهذه الدراسات التي لا غنى عنها كمرجع للبحث^{١٣}.

١٤- كما قد تناولت بالدراسة موضوع المنازعات الضريبية، عبدالله عبدالمجيد سليمان أبوعمرة تحت عنوان **نظر منازعات الضرائب على الدخل أمام لجنة الطعن الضريبي**، وقسمت هذه الدراسة إلى أربعة فصول، تناول الفصل الأول المنازعة الضريبية ومعالجتها بالطرق الإدارية من حيث تعريفها وخصائصها وما يميزها عن غيرها من المنازعات الإدارية، كما قد تم تحديد الطبيعة القانونية للمنازعة، وتعريف الإعتراض الضريبي وأيضاً لجان الطعن الضريبي، كما وقد تطرق في هذا الفصل إلى أهم أسباب المنازعات الضريبية أما الفصل الثاني فقد تناول فيه اختصاص هذه اللجان في الدفوع الشكلية والدفوع الموضوعية، وأوضح ما هو مستثنى من اختصاص هذه اللجان، كما قد بين بأن هناك منازعات تدخل في اختصاص القضاء مباشرة، وأن هناك منازعات ضريبية تدخل في اختصاص لجان طعون إدارية أخرى، وقد تناول في الفصل الثالث قواعد النظر في الطعون الضريبية أمام اللجان الضريبية من حيث إخطار أطراف النزاع بميعاد الطعن الضريبي، وإخطارهم أيضاً في حالة ما تم تغيير المكان أو الزمان الذي يخص نظر النزاع، وغيرها من القواعد، وأخيراً وفي الفصل الرابع تطرق المؤلف إلى الطبيعة القانونية للجنة الطعون الضريبية، وهل يمكن اعتبارها لجنة إدارية بحثية، أم أنها لجان قضائية بحثية، أم أنها لجان إدارية ذات اختصاص قضائي، وبالتالي فإن هذه الدراسة من الدراسات السابقة المهمة لهذا البحث إلا

^{١٣} محمد انتك. ٢٠١٦. "المنازعات الضريبية". مجلة المحاكم المغربية. العدد ٨١.

أن حدودها تقتصر على المنازعة الضريبية على الدخل وفي مرحلتها الإدارية دون القضائية، فهي لم تشمل أنواع الضرائب الأخرى، كما أنها لم تتطرق للمرحلة الإدارية في المنازعة، وهذا ما ستتم إضافته من قبل الباحثة في هذه الدراسة^{١٤}.

١٥- وقد تكلم م. بوطريكي وهو أستاذ القانون العام بجامعة محمد الأول في مقالته المنازعة الجبائية في مرحلة الوعاء بين القضاء الشامل وقضاء الإلغاء، عن أحد أهم الموضوعات التي ستتم دراستها في هذا البحث وهو الطبيعة القانونية للمنازعة الضريبية، وهل هي دعوى إلغاء أم أنها تعتبر دعوى قضاء شامل؟ حيث قسم موضوع المقالة إلى فرعين تضمن الفرع الأول مبدأ منع دعوى الإلغاء في المجال الجبائي، أما الفرع الثاني فكان عن حدود مبدأ إبعاد دعوى الإلغاء من المجال الضريبي أي الجبائي، وخلص في دراسته إلى أن الأصل في اختصاص نظر الدعوى الجبائية يكون للقضاء الشامل، وأن الطعن بالإلغاء في المنازعة الضريبية يعتبر مجازاً استثنائياً له طبيعة خاصة، وضوابط خاصة، وأرجع ذلك إلى غموض وعدم وضوح القضاء الإداري، والباحثة ستتناول هذا الموضوع بشكل مفصل ووفقاً للقانون الضريبي الليبي^{١٥}.

١٦- وقدم الدكتور مراد سلطان برهان الدين محمد جواد الرفاعي دراسة في مقاله المسطرة القضائية في المادة الضريبية، تكلم فيها عن موضوع المنازعة الضريبية وقد اقتصر دراسته على المرحلة القضائية دون المرحلة

^{١٤} عبدالله عبدالمجيد سليمان أبوعمرة. ٢٠١٤. نظر منازعات الضرائب على الدخل أمام لجنة الطعن الضريبي "دراسة مقارنة بين التشريعين الضريبيين الفلسطيني والمصري. (رسالة ماجستير) في القانون العام بكلية الحقوق. جامعة الأزهر-غزة

^{١٥} بوطريكي، ميلود. ٢٠١٤. المنازعات الجبائية في مرحلة الوعاء بين القضاء الشامل وقضاء الإلغاء. منشورات مجلة العلوم القانونية. سلسلة فقه القضاء المالي. العدد ١ع.

الإدارية للمنازعة، حيث قسم مقالته إلى مبحثين عاجل في المبحث الأول مسألة أنواع وأطراف الدعوى الضريبية، وقد أوضح أن الدعوى التي ترفع أمام القضاء تختلف باختلاف الطبيعة القانونية التي تنسب بها، كما بين أن للدعوى طرفين رئيسيين هما الإدارة والممول دافع الضريبة، أما المبحث الثاني فقد خصصه لإجراءات الدعوى الضريبية، وأوضح بأن هناك إجراءات جوهرية وشكلية لازمة في تقديم الطعن للجهة القضائية، وقد خلص في دراسته إلى أن القضاء في المنازعة الضريبية يلعب دوراً كبيراً وإيجابياً لحسم النزاع الضريبي، وهو يعتبر أكبر ضمانات للمول لأنه يتسم بالحياد والمصداقية، والباحثة ستوضح في هذه الدراسة مدى أهمية المرحلة القضائية لفض النزاع الضريبي بشكل أكثر تفصيلاً ووفقاً للقانون الليبي حيث كانت الدراسة في هذا المقال وفقاً للقانون المغربي^{١٦}.

١٧- ومن الدراسات السابقة الهامة والتي تتعلق بجانب الشريعة الإسلامية مقالة **ديوان النظر في المظالم نشأته وتطوره**، للأستاذ الدكتور **راغب السرجاني** والذي أوضح فيه نشأت ديوان المظالم في الدولة الإسلامية وأهميته، وذكر أن قضاء المظالم كان أسرع نفاذاً وأشد وقعاً واختصاصه يشمل مجلس الدولة والقضاء العالي في هذا الزمان، كما ذكر أن هذا القضاء يشبه إلى حد كبير القضاء الإداري اليوم، وبالرغم من أن هذه المقالة كانت مختصرة ومقتضبة إلا أنها ذات أهمية في هذه الدراسة فقد وضعت الأسس التي ستنتقل منها الباحثة في هذه الدراسة فيما يتعلق بموضوع المنازعة الضريبية، وقد لاحظت الباحثة أن ما قدمه الدكتور في هذه المقالة

^{١٦} مراد سلطان برهان الدين محمد جواد الرفاعي. ٢٠١٧. المسطرة القضائية في المادة الضريبية. مقال منشور في المكتبة الشاملة للعلوم القانونية.

غير كاف في بيان وتوضيح هذه المسائل فهي تحتاج إلى أكثر تفصيل وعمق، فالباحثة ستبدل جهدها لبيان هذه الجزئية من البحث وذكر كل ما يتعلق بها^{١٧}.

١٨- كما تكلم الدكتور راغب السرجاني في مقالة أخرى له متعلقة بولاية المظالم وهي **ديوان المظالم في العصور الإسلامية**، عن ديوان المظالم في العصور الإسلامية، في عصر النبي عليه السلام، فقد أوضح أن قضاء المظالم أول من قام بتطبيقه الرسول عليه السلام ولكن ليس بالشكل الذي كان عليه في عهد الخلافة الأموية وذلك يرجع إلى أن في عهد الرسول لم يكن هناك ما يستدعي وجود ولاية المظالم إلا في حالات نادرة وقليلة جداً، وأوضح أيضاً ديوان المظالم في عصر الخلفاء الراشدين وفي العصر الأموي والعباسي وفي العصر الأندلسي وعصر الولاة وعصر الماليك، والذي يهتم الباحثة في هذا هو كيفية تطبيق نظام قضاء المظالم وتشكيله والإجراءات المتبعة فيه واختصاصاته والتي جاءت مخصصة أيضاً في هذه المقالة من ثم ستم دراستها بأكثر من التفصيل^{١٨}.

١٩- وقد قدم سليمان بن محمد بن عبدالله الدواد في دراسته لولاية المظالم في الإسلام هذا الموضوع بأكثر تفصيل وتوضيح حيث أنه قسم دراسته إلى ثلاث أبواب، تعلق الباب الأول بولاية المظالم عبر التاريخ والذي أوضح فيها اختصاصات قضاء المظالم والتي من ضمنها النظر في جور العمال فيما يجبونه من الأموال من الرعية، كما أوضح أن والي المظالم له الحق في أن يثير الدعوى من تلقاء نفسه إذا ما بلغه أن هناك اعتداء من العمال

^{١٧} راغب السرجاني. ٢٠١٠. ديوان النظر في المظالم نشأته وتطوره. موقع قصة الاسلام www.islamstory.com

^{١٨} راغب السرجاني. ٢٠١٠. ديوان المظالم في العصور الإسلامية. موقع قصة الاسلام www.islamstory.com

الذين يُقّمون بجباية الأموال من الرعية، كما بين أن ولاية المظالم تنظر في القضايا التي يكون صاحب السلطة طرفاً فيها، أما الباب الثاني فقد خصصه للتراتب الإداري والأساليب العملية لولاية المظالم، أما الباب الثالث فكان يتعلق بعلاقة ولاية المظالم بالخطط الإسلامية، وبالرغم من أن هذه الدراسة جاءت بشئ من التفصيل فيما يتعلق بموضوع قضاء المظالم، إلا أن الباحثة ستضيف الكثير من المعلومات بهذا الخصوص وأكثر تفصيل وارتباط بموضوع المنازعة الضريبية^{١٩}.

٢٠- كما خصص أبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي في كتابه الشهير الأحكام السلطانية في الولايات الدينية، الفصل السابع لأحكام ولاية المظالم وذكر فيه تشكيل مجلس ولاية المظالم واختصاصاته والتي من ضمنها جور العاملين على جباية الأموال من الرعية وهذا المرجع يعتبر من أهم المراجع في الجانب المتعلق بالشرعية الإسلامية والباحثة ستضيف كل ما يتعلق بأحكام ولاية المظالم والتي جاءت موجزة وغير مفصلة مع شرحها وربطها بموضوع المنازعة الضريبية^{٢٠}.

٢١- كما قدم محمد بن شاكر الشريف في مقالته ولاية المظالم تعريف لولاية المظالم وتطورها عبر التاريخ كما أوضح الشروط التي يجب أن تتوافر في والي المظالم، وتكوين مجلس والي المظالم واختصاصاته، وبالرغم من أن

^{١٩} سليمان بن محمد بن عبدالله الداود. ١٩٩٥. ولاية المظالم في الاسلام. (رسالة دكتوراه). جامعة الزيتونة.

^{٢٠} أبي الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري الماوردي. ٢٠٠٦. الأحكام السلطانية. الباب الثالث عشر في وضع الجزية والخراج. ٣٧٤هـ. ٤٥هـ. تحقيق أحمد جاد. دار الحديث القاهرة.

هذه المقالة تعتبر من المراجع الهامة في هذا البحث إلا أنها جاءت مختصرة وغير مفصلة بالتالي ستتم دراسة هذا الموضوع بشكل أوضح وأكثر تفصيلاً^{٢١}.

نخلص مما تقدم بأن هناك العديد من الدراسات التي تنطرت إلى المنازعات الضريبية بشقيها الإدارية والقضائية، وأوجه التشابه بينها وبين هذه الدراسات هو دراسة المنازعات الضريبية بكافة أنواعها وجوانبها النظرية والاجرائية، ودراسة كافة مراحلها سواء الإدارية أو القضائية، وأوجه الاختلاف بينها وبين هذه الدراسة تكمن في أن هذه الدراسة تناولت المنازعات الضريبية في القانون الليبي ووفقاً للقوانين الحديثة، وذلك للوقوف على مشكلة البحث المتمثلة في الاطلاع على أوجه القصور والنقص والتشتت الذي تعترى هذه النصوص ولا يتم ذلك طبعاً إلا بالشرح الوافي لهذه المراحل الإدارية والقضائية، تعريفاً قبلها على النظام الفني والقانوني المتبع في ليبيا وتوضيح أوجه القصور واللبس فيه أيضاً، لما لذلك من أثر سلبي على سير عملية جباية الضريبة، ومن ثم نشوب الخلافات بين الممولين والادارة الضريبية، ومن خلال الدراسة المستفيضة لذلك سيتم ذكر مواطن الغموض والنقص واللبس كلاً في موضعه خلال هذه الفصول، وذكر الحلول لهذه المشاكل إن وجدت.

^{٢١} الشريف، محمد بن شاكر. ٢٠١٧. ولاية المظالم. مجلة البيان. العدد ٢٨٢.